اقتصاد

مجلس إدارة «السورية للتأمين» يقترح تحويلها إلى شركة مساهمة عامة

| محمد راكان مصطفى

اقترح أعضاء مجلس إدارة المؤسسة السورية للتأمين مشروعاً بتحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة عامة وفق هيكلية وآلية عمل جديدة.

وبحسب الأعضاء يأتي هذا الاقتراح نتيجة عمل سنة ونصف السنة بعد إجراء دراسة وتوصيف لعمل المؤسسة مع التأكيد على أن المنافسة التي تستطيع المؤسسة في الوقت الحالي ممارستها في السوق التأميني يستحيل الحفاظ عليها مستقبلاً مع بقاء المؤسسة في وضعها الحالي.

وبين رئيس مجلس الإدارة عدنان حميدان لـ«الوطن» أن طريقة العمل التي سيتبعها المجلس الجديد تقوم على توزيع المسؤولية على جميع العاملين في المؤسسة بمختلف المستويات، مع تأكيد قدرة المجلس بإدارة العمل باستقلالية كاملة ومن دون أي تدخل خارجي. وأنه بعيداً عن نوعية الإدارة المتبعة في المؤسسة يجب الوصول إلى القرارات بصورة جماعية بما يضمن سير العمل بصورة جيدة وتحقيق الصالح العام.

واقترحت إدارة المؤسسة تشكيل مجلس إدارة مصغر يجتمع بشكل دوري هدفه إعطاء قرارات بما يخص القضايا التنفيذية المستعجلة على اعتبار أن عمل التأمين ديناميكي حيوي يحتاج إلى قرارات بصورة سريعة لحل الإشكاليات الطارئة التي تواجه عمل المؤسسة.

وجاء على جدول اجتماع المجلس دراسة مذكرة مديرية إعادة التأمين والطيران وأجسام السفن بخصوص طلبات التأمين الواردة إلى المؤسسة لتغطية الأخطار التي تتعرض لها القوارب الصغيرة، ودراسة حول مقترح تطبيق شرط تحمل بنسبة ١٥٪ من قيمة التعويض على عقد جميع الأخطار للمركبات لتغطية شرط السرقة وتعديل نسبة التحمل على شرط الشغب ليصبح ١٥٪ في حال السرقة والهلاك الكلي بدلاً من ١٠٪.

كما تناول الجدول مذكرات لدراسة آلية عمل إصدار عقود تأمين الحريق والهندسي والأخطار المختلفة وتسوية التعويضات، ودراسة المذكرة المتضمنة طلب المصرف التجاري السوري رفع سقف التغطية في مركز السيولة بمبنى فرع ١٦ للمصرف التجاري السوري والموافقة على تأمين موجودات الغرفة المسلحة بمبنى الإدارة العامة من أموال أجنبية وسورية. ودراسة مذكرة وزير المالية في موضوع إحداث مكتب وادي النضارة في منطقة الحواش، ودراسة مذكرة بمشروع بوليصة تأمين بطاقات الصراف الآلي.

اليازجي لـ«الوطن»: معظم حدودنا مفتوحة والأمر الطبيعي أن يكون هناك تهريب لأدوية قد تكون مزورة

عضو في مجلس الشعب يضع ملف فساد بمليارات الليرات أمام وزير الصحة

| الوطن

وضع عضو مجلس الشعب وليد الصالح ملف فساد بعهدة وزير الصحة خلال جلسة الأمس، حول هدر مليارات الليرات السورية لأجهزة صحية فعالة ونادرة لكنها ولمصالح أشخاص لا تزال في الصناديق، وأوضح قائلاً: «بما أن وزارة الصحة أخذت على عاتقها تأمين أدوية الأمراض المزمنة وخاصة الأدوية المتعلقة بالأورام، نسأل لماذا معظم الأودية الورمية غير متوفرة؟ علماً أن تأمينها واجب من جهة وسهل جداً ولا سيما أن لها أموالاً مرصودة سنوياً وفق ما جاء في بيان الموازنة العامة للدولة إضافة إلى أنها موجودة لدى الدول الصديقة.

لافتاً إلى أن السبب في عدم توفرها وجود عراقيل توضع من اللجان الصحية التي تشكلها الوزارة تتمثل بحجة طلب تأمين شهادة من منظمة الأغذية العالمية أو منظمة الأدوية الأوروبية وغيرها من الحجج وتساءل: «لماذا لا تقوم وزارة الصحة بتأمين الدواء مباشرة بعيداً عن التجار وشركات الأدوية الأمر الذي يخفف الأعباء عن الدولة، إضافة إلى تأمين الكميات كافة بالمطلق». كاشفاً عن وجود خلل وهدر لمليارات الليرات لأجهزة موجودة حالياً في الوزارة مؤكداً وجود جهاز لمعالجة الأورام أجرة تركيبه ١١,٥ مليارات ليرة بالتعاون مع هيئة الطاقة الزرية، لافتاً إلى أنه في الموازنة العامة للدولة للعام الماضي ورد أن أجرة تركيب الجهاز ذاته ٢٥٠ مليون ليرة والذي لم يتم تركيبه وتم نقله من وزارة الصحة إلى وزارة التعليم العالي ولا يزال حتى الآن دون تركيب علماً أنه تم طرح الموضوع لأكثر من مرة مع وزير التعليم العالي.

مشيراً إلى وجود أسباب فساد واضحة، ومقترحاً على الوزير أن يعيد الجهاز إلى وزارة الصحة إضافة إلى وجود غيره من الأجهزة التي يصل سعرها إلى ملايين الليرات وهي لا تزال في المستودعات تحت حجج أنه مخالف للمواصفات «وما هي المخالفات أن الزر التشغيل على اليمين ومن المفروض أن يكون على الشمال».

وخلال الجلسة المخصصة لمناقشة الواقع الصحي، طالب أعضاء المجلس بتشديد الرقابة على أسعار الأدوية وصلاحيتها وتأمين الأدوية السرطانية مجاناً للمرضى لارتفاع أثمانها وندرتها وصيانة الأجهزة الطبية المعطلة أو شراء أخرى جديدة. ولفت النواب إلى أهمية تسهيل إجراءات حصول مرضى السرطان على الأدوية الخاصة بهم، وإلى تحسين الخدمات المقدمة في

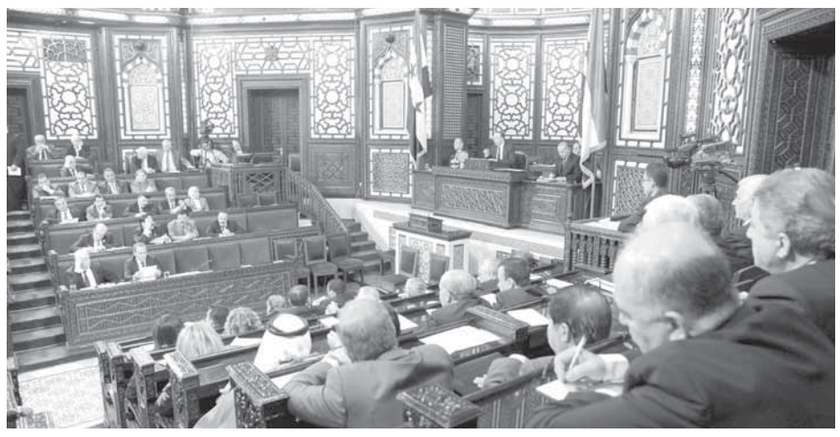

استجرار اللقاحات من روسيا والأدوية السرطانية من كوبا في الشهر الرابع

المشافي العامة وتشديد الرقابة على الشركات المصنعة للأدوية ومراقبة فاعلية منتجاتها وتأكيد ضرورة عدم بيع الأدوية من دون نشرة طبية مرفقة.

ورداً على سؤال «الوطن» وعن موضوع انتشار بعض الأدوية المزورة في الصيدليات التي تحمل نفس اسم الأدوية الوطنية وتماثلها بالشكل، بيّن الوزير أن «بعض حدودنا مفتوحة والأمر الطبيعي أن يكون هناك تهريب للأدوية التي قد تكون مزورة ولا يوجد أدوية مزورة لدينا تخضع لوزارة الصحة ولرقابة الصيادلة. أما وجود دواء مهرب فهذا أمر آخر رغم أن هناك رقابة صارمة على موضوع الدواء ولأول مرة في سورية يتم وضع ضابطة عدلية على نقابة الصيادلة وسيتم من خلالها اتخاذ الإجراءات الرادعة تكثيف الرقابة لضبط تلك الأدوية ورفع الضرر عن الإخوة المواطنين».

لافتاً إلى تشكيل لجان مشتركة من وزارة الصحة ونقابة الصيادلة في المحافظات كافة تقوم بجولات على مستودعات الأدوية للتأكد من عدم وجود أدوية مزورة. وخلال الجلسة بيّن اليازجي أنه تم تخصيص عدد من سيارات الإسعاف لنقل الجرحى من المناطق الساخنة لافتاً إلى أنه سيتم استجرار سيارات إسعاف عبر خط الائتمان الإيراني لتوزيعها على مديريات الصحية بالمحافظات ولكن حتى الآن لم تصل. وأشار الوزير إلى أن الخدمات الصحية المقدمة في محافظة الحسكة كاملة من جلسات غسيل الكلية وغيرها وهناك صعوبة في إنشاء مشاف جديدة هذه الفترة. وعن الإجراءات التي تتخذها الوزارة موضحاً أنه يتم عزل غرف خاصة بالمشافي الواقعة في المناطق التي تظهر فيها حالات إنفلونزا أكثر من الوضع الطبيعي مبيناً أن عدد الإصابات بالإنفلونزا /إتش ون إن ون/ وصل إلى ١٨٠ إصابة وعدد الوفيات ٧٠ حالة تم رصدها من خلال المراكز الصحية الموزعة في جميع المناطق والمرض مستوطن في المنطقة وتتفاقم حالة المريض المصاب بالإنفلونزا في حال كان لدى المريض مضاعفات وأمراض أخرى والفئات المستهدفة باللقاح هم الأطفال دون الخامسة وكبار السن والمصابين بأمراض مزمنة. لافتاً إلى أن الأدوية متوفرة في مدينة دير الزور لمدة شهرين قادمين والوزارة ترسل الاحتياجات الدوائية للأمراض المزمنة وأدوية السرطان كل ثلاثة أشهر وبشكل دوري.

وأشار إلى أن الوزارة تراقب بشكل جيد المستحضرات الدوائية المنتجة محلياً وخاصة في معامل الأدوية الواقعة بالمناطق الساخنة ولا يتجاوز عددها ٢٥ معملاً مؤكداً أن الوزارة تعمل على مراقبة بيع الأدوية وإغلاق الصيدليات المخالفة وذلك بالتعاون مع نقابة الصيادلة.

وبيّن الوزير أنه تمت إعادة دراسة البرتوكولات الخاصة بمعالجة أمراض السرطان لتغطية الاحتياجات من هذه الأدوية قدر الإمكان ووضع آلية الاستجرار المطلوبة، لافتاً إلى أن الوزارة ستعمل على استجرار اللقاحات من روسيا واستجرار بعض الأدوية السرطانية والمزمنة من كوبا وذلك بدءاً من الشهر الرابع من العام الجاري.

وطالب أعضاء في المجلس بتزويد المحافظات بسيارات إسعاف على حين أشار البعض إلى أهمية بناء مشافي جديدة وتشكيل لجنة مركزية لتقييم وضع الأجهزة بالمشفى الوطني بالحسكة وزيادة عدد المقبولين في مدارس التمريض. ودعا عضو المجلس رفعت حسين إحداث مركز لبنك الدم في مشفى الباسل لأمراض وجراحة القلب وتوفير لقاحات إنفلونزا /إتش ون إن ون/ في المراكز الصحية على حين طالب عضو المجلس عمر حمدو بتأمين الأدوية النوعية كالهرمونية وعدم الاقتصار على اللجنة المركزية في دمشق.

من جهته تساءل عضو المجلس خليل خالدة عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة للحد من انتشار الإنفلونزا. بدوره أكد آخرون أهمية توفير الظروف الصحية السليمة لطلاب المدارس ومراقبة مياه الشرب بالتكامل مع وزارة الموارد المائية، وأكد عضو المجلس جمال حسافي أهمية تعديل المرسوم الناظم لعمل وزارة الصحة وتفعيل قانون المهن الصحية لتأسيس نقابة خاصة بالعاملين في هذا المجال وتعديل قانون التفرغ لتحسين وضع الأطباء المعيشي.

وأكد عضو المجلس محمد صالح الماشي أهمية تشديد الرقابة على الصيدليات وتأمين الأدوية النوعية على حين دعا عضو المجلس عمار الكوش إلى دعم الصناعات الدوائية الخاصة لعدم اللجوء إلى استيراد الأدوية التي يمكن إنتاجها محلياً.

مدير هيئة المنافسة لـ«الوطن»: ١٥ تاجراً فقط يحتكرون الاستيراد وبعضهم يتبع أساليب ملتوية للتحكم بالأسواق

| علي محمود سليمان

بيّن المدير العام لهيئة المنافسة ومنع الاحتكار أنور علي أن الأسواق حالياً غير مستقرة حتى تسمح بوجود منافسة بين التجار والسلع وهناك خلل بين العرض والطلب حيث تأثرت المنافسة سلباً بظروف الأزمة التي تمر بها البلد مع خروج عدد كبير من المستثمرين في القطاع الزراعي والصناعي والحرفي وزيادة ضغط الاستيراد على الأسواق مع انخفاض القدرة الإنتاجية للمنتج المحلي، وعدم توازن في المواد وارتفاع الأسعار المرتهن لسعر الصرف غير المستقر.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين علي أن دور مؤسسات التدخل الإيجابي ضعف جداً في تحقيق تنافسية بالأسواق مع التجار، وخاصة تجار احتكار القلة، بل على العكس فإن مؤسسات التدخل الإيجابي تستجر سلعها وبضائعها عن طريق تجار احتكار القلة النافذين أصلاً في السوق ما يزيد من تحكمهم بالأسواق، وهو دور خاطئ لهذه المؤسسات التي يجب عليه أن تقوم هي بلعب دور تاجر الجملة المباشر وتستورد بشكل مباشر من دون الحاجة لوساطة التجار.

مشيراً إلى أن عدد التجار المتنفذين المتحكمين بالأسواق قليل جداً لا يتعدى ١٥ تاجراً، تقدم لهم التسهيلات والميزات في الحصول على القطع الأجنبي والحصول على إجازات الاستيراد ما يشجع بعضهم على اتباع أساليب ملتوية للتحكم بالأسواق ويشجع ضعاف النفوس منهم لزيادة أرباحهم على حساب المواطن المرهق، وأصبح شائعاً قيام التاجر بالتقدم بعدد من الطلبات لإجازات الاستيراد بأسماء عدة شركات تعود ملكيتها له.

لافتاً إلى أنه رغم المطالبات العديدة لهيئة المنافسة ومنع الاحتكار في الحصول على البيانات الإحصائية المتعلقة بالاستيراد والتدقيق بتاريخ كل تجار يقوم بالاستيراد وعدد الإجازات التي يحصل عليها وحجم المواد التي يدخلها للأسواق إلا أن هذه المطالبات بقيت طي الأدراج لدى بعض الجهات الحكومية التي تجاهلت كتب الهيئة ما يعوق تطبيق قانون المنافسة ومنع الاحتكار.

ورأى علي أن ارتفاع أسعار صرف القط الأجنبي الحالي سينعكس سلباً على أسعار السلع والمواد في الأسواق كون التجار ستستمر برفع أسعار المواد، فهي تريد تحريك القيم النقدية لديها وتعويض ما يدفعونه لاستيراد كميات جديدة والبقاء في الأسواق.

واعتبر علي أن قوانين المنافسة وحماية المستهلك تعتبر من أهم القوانين لما تحتويه من مضامين تساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية لكل القطاعات، وإيجاد تكافؤ في الفرص ضمن الأسواق، ما يؤدي إلى تحسن الاقتصاد الوطني، فالمنافسة هي حجر الزاوية للسياسة الاقتصادية المبنية على حقوق الملكية حيث تساعد في الحصول على استقرار نقدي ومستوى وظيفي عال وضمان اجتماعي حيث تقوم المنافسة على توافر المعلومات الكاملة عن ظروف العرض والطلب وحرية الدخول والخروج من الأسواق، ومن ثم فإن الانعكاسات الإيجابية والواسعة لإنفاذ قوانين وسياسية المنافسة ومنع الاحتكار على كل قطاعات الاقتصاد والمجتمع، تظهر ضرورة السعي للتطبيق الكامل لها وبشفافية لاستثمار تلك المزايا، مما يتضمن حماية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

منوهاً بأن سياسات المنافسة تتناول جانب العرض من السوق وتعمل على جعل الأسواق تسير لمصلحة المستهلكين ما يتح له الاستفادة من انخفاض مستوى الأسعار حيث إن المنافسة بين الشركات ستؤدي بالنتيجة إلى خفض الأسعار.

١٩٧٦ شقة سكنية لإيواء ١٠ آلاف متضرر

مدير مؤسسة البناء لـ«الوطن»: مشاريعنا ليست افتراضية وقد بدأ العمل على الأرض

| الوطن

أكد مدير الشركة العامة للبناء عامر إسماعيل هلال لـ«الوطن» أن الشركة بدأت فعلياً على الأرض ببناء الوحدات السكنية المؤقتة للمهجرين، منوهاً بأن المشاريع افتراضية، وأن عملية إعادة الإعمار في سورية لن تتوقف بل سترتفع وتيرة العمل في هذه المشاريع تماشياً مع زيادة الرقعة الآمنة في سورية ومن خلال مؤازرة وزير الأشغال عبر زيادة الخطة الاستثمارية للشركة وتأمين آليات جديدة والتعويض عن آليات متضررة من خلال الخطط الإسعافية والسعي لتأمين معمل مسبق الصنع بطاقة إنتاجية كبيرة تتجاوز ١٠٠ألف م٢ إضافة إلى المعمل الموجود في حرستا (والذي تعرض للضرر والتخريب في فرع دمشق وإحداث فرع خاص للإنشاء السريع يلبي متطلبات المرحلة المقبلة وخاصة لجهة إعادة البناء والإعمار.

وأشار إلى التعاقد مع لجنة إعادة الإعمار لتأمين سكن لإيواء المتضررين من الأحداث في حرجلة وعدرا بريف دمشق بقيمة تتجاوز ١,٧ مليار ليرة سورية مع الزيادات لتنفيذ نحو ١٩٧٦ شقة سكنية لإيواء عشرة آلاف نسمة تم تنفيذ ما يقارب ٨٠٪ من قيمة العقد إضافة إلى عقد إيواء المهجرين في مدينة حسياء بالمنطقة الصناعية بحمص بقيمة نحو ٢,٣ مليار ليرة سورية تتضمن العقد الأساسي لأبنية متصلة ورباعية والموقع العام وملحقه وعقد أبنية ملحقة حيث تم تنفيذ ٨٤٪ من العقد الأساسي المتضمن ٢٣ مبنى متصلاً يتسع لـ٥٥٣ شقة سكنية وحسب نموذج رباعي لـ٥٣ وحدة رباعية تتضمن ٢١٢ شقة سكنية والعمل جار لتنفيذ العقد بالسرعة القصوى وكلفت الشركة بترميم وصيانة الأبنية الحكومية والمدارس والمشافي والبنى التحتية التي تؤمن خدمة الأخوة المواطنين وأن العمل جار حالياً على إعادة اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل ترميم المباني المتضررة وإنشاء أبنية جديدة وتدعيم لبعض الأبنية المتضررة في مدينة عدرا.

وأوضح هلال على صعيد مشروع البناء السريع للشركة أن تطوير التقنيات المرتبطة بالإنشاء السريع بات يشكل مطلباً ملحاً لتلبية متطلبات المرحلة الحالية من سكن إيواء ومساكن جاهزة وإقامة وتأهيل منشآت عامة بشكل سريع كما أنه من الضروري امتلاك العدد والأدوات والتجهيزات اللازمة لاستيعاب وتوطين تقنيات البناء الحديثة وإدخال التكنولوجيا الراقية للانتقال إلى صناعة البناء في سورية تمهيداً لمرحلة إعادة الإعمار.

وقد بدأت الشركة باتخاذ مجموعة من الإجراءات بشكل فوري كمرحلة أولى في المساهمة بإعادة الإعمار وتحديد حاجة السوق وخاصة لجهة التشييد السريع حيث يتم التواصل لتأمين معمل مسبق الصنع وفق أحدث التقنيات المستخدمة في صناعة البناء وبطاقة إنتاجية بحدود ٣٠٠ ألف م٢ سنويا بعد إحداث فرع الإنشاء السريع في الشركة العامة للبناء والتعمير بقرار وزير الأشغال العامة رقم ٤٤٧ تاريخ ٢٠١٤/٣/١٦ ليشكل نواة لتولي تلك المهام والبدء باستيعاب هذه التقنيات الحديثة في البلد.

مدير هيئة تنمية الصادرات لـ«الوطن»:

لا علاقة للاستيراد والتصدير في ارتفاع أسعار المنتجات المحلية

| الوطن

بيّن مدير عام هيئة دعم الإنتاج المحلي وتنمية الصادرات إيهاب اسمندر أن القرارات الاقتصادية فيما يخص إيقاف الاستيراد أو التصدير أو فتح أبوابهما هي قرارات لا تتصف بالديمومة وإنما متعلقة بالحاجة والظروف الاقتصادية، مشيراً إلى مناقشتها بشكل دوري وتعديلها بين الحين والآخر بما يناسب ظروف البلاد الاقتصادية.

وفي تصريح لـ«الوطن» نفى مدير الهيئة أن يكون ارتفاع أسعار المواد الغذائية متعلقاً بتصدير البعض منها، موضحاً أن التصدير مبني على دراسات اقتصادية بحيث لا يؤثر تصدير المادة على سعرها، وقال: «أن نوقف الاستيراد لا يعني بالضرورة أننا ندعم الإنتاج المحلي، بل على العكس تماماً في بعض الأحيان. والتصدير يشجع المنتجين المحليين على زيادة الإنتاج كون التصدير يفتح لهم منفذاً لتصريف منتجاتهم فضلاً عن أن زيادة الإنتاج سيسهم حتماً في خلق فرص عمل جديدة».

مع الفلاح ولكن!

وفيما يخص مطالب الفلاحين بعدم موافقة وزارة الاقتصاد على استيراد الخضار والفواكه بيّن اسمندر أن استيراد بعض الخضار والفواكه لا يعني أن الهيئة لا تدعم الفلاح ولا تقف إلى جانبه.

وأضاف قائلاً: «هناك فرق بين المنتج المستورد والمنتج المحلي سواء أكان الفرق في النوعية أم المواصفات». مصراً على أن استيراد بعض الخضار والفواكه لن يؤثر على المنتج الزراعي المحلي.

وفيما يخص تكلفة عوامل الإنتاج المرتفعة التي أدت بحسب مطالبات الفلاحين إلى منافسة المنتج المستورد للمنتج المحلي قال مدير الهيئة: «لا يمكن اعتبار تكلفة الإنتاج المحلي تكلفة مرتفعة مقارنة بالدول المجاورة وذلك بحسب الدراسات التي أثبتت عكس ذلك قياساً إلى سعر الصرف اليوم»، وأردف: «هذا ما يسمح لمنتجنا بأن يكون مطلوباً ومروجاً في الخارج وبسهولة في حين تم تصديره، وهو ما يؤكد أن المنتج المستورد سيكون أعلى سعراً من المنتج المحلي في كل الأحوال».

حماية المواطن بأدوات اقتصادية!

برر مدير الهيئة ارتفاع الأسعار بارتفاع أسعار الصرف مشيراً إلى أنه ارتفاع على المستهلك المحلي فقط وهو بسبب تأثر قيمة العملة الوطنية وهناك سياسات حكومية تقوم بضبط أسعار الصرف قدر الإمكان عبر التحكم في الاستيراد والتصدير.

أما عما تساهم به الهيئة في حماية المستهلك المحلي فقال اسمندر: « تكون الحماية الحقيقية للمواطن والمستهلك باتباع الأدوات الاقتصادية العلمية الطبيعية وهي متعلقة بالعرض والطلب المؤثرين الأساسيين في الأسعار»، مشيراً إلى أن التوقعات تؤكد أن الأسعار إلى انخفاض سواء أسعار المنتجات الغذائية أم غيرها.

ماذا عن البيض؟!

بيّن اسمندر أن قوانين وزارة الاقتصاد تسمح بتصدير ٢٠ ألف صندوق أسبوعياً من مادة البيض أي ما يعادل ٢٨٪ من إنتاج مادة البيض المحلي، معتبراً أن هذه الكمية تعتبر خارج حسابات الإنتاج المحلي.

وأكد مدير هيئة دعم الإنتاج المحلي وتنمية الصادرات أن وزارة الاقتصاد لم تصدر ما من شأنه إيقاف تصدير البيض، مشيراً إلى أنه لا علاقة للتصدير برفع سعر مادة البيض وخصوصاً أن عملية التصدير شبه متوقفة منذ عدة أشهر كون البيض يصدر إلى دولة العراق التي تشهد حدودها المشتركة مع البلاد توترات وإغلاقات بسبب سيطرة تنظيم «داعش» الإرهابي على معظمها.

أما عن ارتفاع أسعار مادة البيض المفاجئ فقد أوضح اسمندر أن السبب يكمن أولاً في انخفاض درجات الحرارة التي تتسبب في انخفاض كميات الإنتاج إضافة إلى المشكلات التي تواجهها المداجن من نقص في المحروقات والعلف وارتفاع في أسعار مدخلات الإنتاج بما يناقض نوعاً ما تصريحاته في أنه لا يمكن اعتبار تكلفة عوامل الإنتاج مرتفعة.

وتوقع اسمندر أن ينخفض سعر مادة البيض قريباً بنحو ٢٥٪ ضمن المعطيات الحالية كما أكد أن المرحلة القادمة ستشهد انخفاضاً في أسعار كل المواد المنتجة المحلية بسبب عودة عدد كبير من المؤسسات المنتجة إلى العمل.